المشهد السياسي

سلامة يربح الجولة الأولى في وجه الحكومة

لم تنجح الحكومة في وضع مصرف لبنان تحت وصاية وزارة المالية، بل على العكس، تكرّس وجود المصرف كياناً مستقلاً عن الدولة. هي معركة محقة خاضها موظفو مصرف لبنان للدفاع عن مكتسباتهم، لكنها معركة أخرى خاضها بهم رياض سلامة، لإبقاء نفسه «الرسّام» الأوحد للسياسات النقدية والمالية والاقتصادية

سيقدّم بو صعب والحسن تقريراً مفصلاً عن واقع «التدبير رقم 3» (مروان طحطح)

أنتجت الاتصالات واللقاءات المتسارعة في اليومين الماضيين، «تهدئة» بين الحكومة والإدارات المختلفة في القطاع العام، والتي نفذت في الأيام الماضية إضراباً شاملاً احتجاجاً على خطّة التقشّف التي تناقشها الحكومة في موازنة 2019 المتأخرة.

وفيما بدا اللقاء الثلاثي الذي عقد في قصر بعبدا أول من أمس بين الرؤساء الثلاثة، رئيس الجمهورية ميشال عون ومجلس النواب نبيه بري والحكومة سعد الحريري، إعلاناً لوصول نتائج الإضرابات إلى مرحلة هزّ البلاد، ولا سيّما مالياً، مع إضراب موظّفي مصرف لبنان وتأثير ذلك في الأسواق المالية والحركة النقدية، أتت جلسة الحكومة أمس لتكرّس فوز حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بالجولة الأولى من الكباش. إذ إن الحكومة اضطرت إلى الإبقاء على وضع مصرف لبنان المالي وعدم إدخال أي تعديلات عليه كان وزير المال علي حسن خليل قد اقترحها في مشروع الموازنة المقدّم إلى الحكومة (المادة 60 إخضاع موازنة المصرف وحساباته لوزارة المالية، المادة 61 إلغاء العمل بالرواتب التي تزيد على 12 شهراً في السنة). ومساءً، وبنتيجة الاتصالات ولقاء عون مع وفد من الاتحاد العمالي العام برئاسة رئيسه بشارة الأسمر، أعلن الأسمر تعليق الاضرابات، ولا سيّما في مرفأ بيروت، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مؤسسة كهرباء لبنان، هيئة أوجيرو، إدارة الريجي، أهراءات الحبوب في المرفأ، كهرباء قاديشا، مصالح المياه في كل المحافظات، المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، النقل المشترك...

> بو صعب والحسن سيقدمان تقريرين اليوم لتجري مناقشة التدبير رقم ثلاثة

ويأتي إعلان تعليق الإضراب، مع إعلان نقابة موظّفي مصرف لبنان أيضاً فكّ إضرابها والعودة إلى العمل بدءاً من صباح اليوم. وفيما جرى الحديث عن اتفاق بين سلامة والرؤساء الثلاثة على أن تعليق إضراب الموظّفين يقابله فتح المجال أمام سلامة للبحث عن صيغة ما لإجراءات محدّدة داخل المصرف لخفض أجور العاملين وإلغاء رواتب الأشهر الأربعة التي يحصل عليها الموظفون زيادة على الرواتب الـ 12 في السنة، قالت مصادر النقابة إنه «لم يُتَّفَق على أي تخفيضات من رواتب الموظّفين ولا نقبل المسّ بأيٍّ من حقوقنا ومكتسباتنا». وقالت المصادر إن «من يريد التقشّف بإمكانه أن يضع إجراءات محدّدة على الأجور المرتفعة وهوامش ضريبية تصاعدية، لكن أن يجري الحذف وظلم المستحقين، فهذا غير مقبول ولا نوافق عليه». وبحسب المعلومات، فإن التعديلات التي طرأت على المادتين 60 و61 في الحكومة بعد النقاش بين الوزراء، هي أن لا تطاول المادة 60 مصرف لبنان، وأن يحذف من نص المادة ذِكر «على سبيل المثال مصرف لبنان...».

ما تقدّم يعني عملياً رفض رياض سلامة لأيّ تدخّل من قبل السلطة التنفيذية في عمل المصرف، وإبقاء موازنته خارج أي رقابة جدية، فضلاً عن احتفاظه بالهامش الأوسع الذي اقتطعه لنفسه في العقود الماضية، فبات الوحيد في الجمهورية الذي يرسم سياسات نقدية ومالية واقتصادية، بذريعة تخلّف السلطتين التشريعية والتنفيذية عن القيام بواجباتهما في هذا المجال.

في المقابل، يؤكد عدد من الوزراء أنّ سلامة تعهّد بتأمين اكتتاب المصارف ومصرف لبنان في سندات خزينة بقيمة 12 ألف مليار ليرة لبنانية، لمدة 10 سنوات، بفائدة 1%، ما يعني «خفض نفقات الدولة بما يعادل ألف ومئة مليار ليرة لبنانية».

أما الجلسة الحكومية أمس، فجرى فيها نقاش طويل بشأن توحيد منطق الرواتب في كل القطاع العام، ووضع ضريبة دخل على رواتب المتقاعدين. وأكّد أكثر من مصدر وزاري أنّ هناك اتجاهاً عاماً ظهر أمس لوضع ضريبة دخل على رواتب المتقاعدين تبلغ نحو 3%، ومنع تلقّي راتبين تقاعديين، ولو من وظيفتين مختلفتين في القطاع العام.

وجرى الحديث عن إلغاء ما يسمّى «التجهيزات العسكرية» للضباط المتقاعدين، لكن من دون حسم الوجهة في هذا المجال. و«التجهيزات العسكرية»، على ما يقول مصدر، باب استُحدِث في عام 2001 لرفع رواتب الضباط من دون تضخيم أساس الراتب، ويقترح وزير المال تعديل هذه العلاوة غير المباشرة. وتناول البحث أيضاً تعديل التدبير رقم ثلاثة (الذي يمنح العسكريين والأمنيين حق الحصول على تعويض نهاية الخدمة يبلغ 3 أشهر بدل كل عام في الخدمة العسكرية الفعلية) بشكل جذري، واتُّفق على أن يقدّم وزير الدفاع الياس بو صعب، ووزيرة الداخلية ريا الحسن، تقريراً مفصّلاً بالأرقام ليعاد النقاش بالأمر، بما يضمن الحفاظ على انتشار القوات المسلحة وفعاليتها وإدخال سياسة التقشّف في الوقت نفسه.

وقال وزير الإعلام جمال الجراح بعد الجلسة إنه «في السلطات العامة، الجو متجه نحو خفض الرواتب، ككل القطاعات التي يحكى فيها عن خفض إضافات الرواتب، وليس أساس الراتب. أما بالنسبة إلى السلطات العامة، فهناك جو إيجابي لخفض رواتبهم، فالمرء يجب أن يبدأ بنفسه». وأضاف أن «موضوع الأجهزة الأمنية والعسكرية سيدرس كسلة واحدة، ليس التجهيزات وحدها والتقاعد وحده والراتب وحده، بل سلة متكاملة»، موضحاً أن «غداً (اليوم) سيتم الانتهاء من البنود القانونية، والخميس سيتم الدخول في الأرقام».

من جهتها، «توقفت» كتلة المستقبل النيابية عند ما سمّته «الحملة المشبوهة التي تستهدف حاكم مصرف لبنان وقطاع المصارف، وتعمل على تشويه الحقائق وتأليب الرأي العام تجاه السياسات النقدية والمصرفية، وتغليب المنطق الشعبوي في مقاربة المسائل الاقتصادية والمعيشية»، لكنّها عادت وناقضت نفسها، منتقدةً ما سمّته «التحريض على استخدام لغة الشارع وقطع الطرقات وشلّ المؤسسات»، كما حصل في مصرف لبنان!

(الأخبار)

تقرير

النقابات والمهن الحرّة أمام خطر خسارة مدّخراتها وتراجع مستوى معيشتها والهجرة

شربل نحّاس: الأزمة ليست في عجز المالية العامة!

فيفيان عقيقي

تشهد البلاد موجة احتجاجات بين موظّفي المؤسّسات العامّة، بدأت مع موظّفي مصرف لبنان والقضاة، وانتقلت إلى موظّفي أوجيرو والمرفأ، وصولاً إلى أساتذة الجامعة اللبنانية. يقود هذه الاحتجاجات قلق ناتج من توجّه السلطة، إلى اقتطاع جزءٍ من رواتبهم ومكتسباتهم. ويكرّر هؤلاء التحذير نفسه: «حقوقنا ومكتسباتنا خطّ أحمر وممنوع المسّ بها». لكن على الرغم من تزايد هذه الاحتجاجات واستمرارها، إلّا أنها تبقى مجرّد احتجاجات غير مُنظّمة وفئوية، لا تعبّر إلا عن مطالب كلّ فئة على حدة، وهو ما يؤدّي إلى امتثال السلطة لمطالب الأقوى بينهم على حساب الأضعف، أو التوجّه نحو الخصخصة.

هذا الواقع، استعرضه الأمين العام لحركة «مواطنون ومواطنات في دولة» الوزير السابق شربل نحّاس، كمؤشّر على الخلل داخل السلطة وعجزها عن إدارة الواقع، وذلك في ندوة نظّمت في طرابلس، يوم السبت الماضي، تحت عنوان «دور النقابات المهنية في مواجهة الأزمة المالية: من طرابلس إلى كلّ لبنان». وطرح خلالها «الانتقال من الاعتراضات الفئوية لصياغة برنامج عمل مشترك يتناول مجمل الفئات الاجتماعية للدخول كطرف مسؤول على طاولة التفاوض القائمة لتوزيع خسائر الأزمة المالية التي دخلنا في دوّامتها، وبالتالي فرض شروط بديلة تعبّر عن مصالحهم، لتكون عملية التوزيع عادلة وهادفة وتصبّ في مصلحة بناء دولة».

يقول نحّاس: «دخلنا في مرحلة توزيع خسائر، إنّما بغياب جزء كبير من الذين ستطاولهم، بحيث يجري توزيعها من دون أخذ مصالحهم بالاعتبار». فوفقاً لنحّاس «الأزمة الفعلية ليست في عجز المالية العامّة الناجم عن الهدر والفساد والتوظيف الزبائني الذي يموّل بالدَّين وتتغذّى منه الأرباح المصرفية على أهمّيته، بل في نقص الدولارات التي تدخل إلى البلد من خلال أموال المهاجرين اللبنانيين. وهو ما يعني أننا بتنا نحتاج سنوياً لكمّية من الدولارات لنغطّي العجز في ميزاننا الخارجي أي العجز في ميزان المدفوعات».

هذا الوضع يرتّب صعوبة في استمرار الأداء نفسه وفقاً لنحّاس، وهو ما بدأت ترجمته بـ«عملية توزيع خسائر غير مُعلنة تؤدّي إلى ضرب دَخْل اللبنانيين وإفلاسات متتالية، ويمكن التعبير عنها بسلسلة إشارات مثل زيادة تقنين الكهرباء ووقف القروض. وأيضاً تتمثّل ببدء إصدار فواتير المولّدات الخاصة بالدولار بدلاً من الليرة، وعرقلة المصارف لعملية سحب الدولارات».

المدّخرات والصناديق مُهدّدة!

عدا عن تهديد مداخيل الناس، تبرز مخاطر جدّية على المدّخرات والأموال المُجمّعة في الصناديق التعاضدية. فوفقاً لنحّاس «يوجد في الجهاز المصرفي نحو 150 مليار دولار من الودائع بالليرة والدولار، إلّا أن كلّ ما يملكه لبنان كبلد يصل إلى 30 مليار دولار». ويتابع نحّاس: «من بين الـ150 مليار دولار هناك نحو 12-15 مليار دولار مُجمّعة لدى المصارف تعود لصناديق تعاضدية من ضمنها صناديق النقابات والمهن الحرّة، أي الأطباء والمهندسين والصيادلة والمحامين والأساتذة في التعليم الخاصّ، وهم أفراد لديهم موقعهم الاجتماعي وكلمتهم مسموعة، وبالتالي وجود هذه المدّخرات التي بقسم منها تأتي من الاشتراكات، والقسم الآخر من إيرادات عامّة خصّصتها الدولة لها مثل رخص البناء والمعاملات القضائية، ترتّب عليهم مسؤولية خاصّة وعامّة ليفاوضوا من خلالها على توزيع عادل وهادف للخسائر بدلاً من تركها سائبة كما هو الحال اليوم».

الجديد
الحب الأعمى
يومياً
خلّي رمضان عنّا

تقرير

خفض رواتب الرؤساء والنواب والوزراء:

الجبلُ ولدَ فأراً!

يبدو طرح تخفيض رواتب النواب والوزراء السابقين والحاليين وأجورهم، أقرب إلى مسرحية، تحاول بعض القوى السياسية من خلاله التغطية على فكرة المسّ برواتب الموظفين في القطاع العام وأجورهم. الطرح لا تستسيغه معظم الكتل النيابية، ونسبة التخفيض مهما بلغت فلن تؤدي إلى سداد العجز أو توفير التقشف المطلوب. على العكس من ذلك، هي خطوة تمسّ بمبدأ حق المواطنين بتقاضي رواتب منصفة لقاء تقديم خدمة عامة

ميسم رزق

لم يبتكِر وزير المالية علي حسن خليل بالحديث عن «حسم 50 في المئة من رواتب السلطات العامة» جديداً. من باب الشعبوية طرح النائب سامي الجميّل الفكرة قبل 9 سنوات، بحجّة أن «تخلّي النواب عن رواتبهم يوفّر على الخزينة نحو 29 مليار ليرة سنوياً». لكنّ الجميل نفسه عادَ واعترفَ في أحد الاجتماعات المُغلقة مع وفد غربي سأله عن جدية هذا الطرح بأن «لا إمكانية للسير به». ومنذ فترة استعارت النائب بولا يعقوبيان الفكرة وحولتها إلى اقتراح قانون ينصّ على «خفض 50 بالمئة من رواتب النواب الحاليين، ويلغي معاشات السابقين، ويتضمّن حسم 5 بالمئة من راتب كل نائب يتغيب بلا عذر عن الجلسات والاجتماعات النيابية». بمعزل عن الخلفية التي انطلق منها الجميّل ويعقوبيان، فإن تجدّد الشعار حالياً، وصولاً إلى تبنيه من قبل مجلس الوزراء أمس، لا يهدِف إلا إلى ذرّ الرماد في العيون، وتبرير أي إجراءات قد تطاول الطبقات الفقيرة والمتوسطة في معرض الحديث عن رواتب الموظفين في القطاع العام.

نسبة التخفيض في رواتب السلطات العامة (الرؤساء والنواب والوزراء) مهما بلغَت، فلن تؤدي الى خفض العجز بنسبة تُذكر. غيرَ أن هذه الحقيقة وفقَ ما تُبيّنه الأرقام، لا تُلغي معها حقيقة أخرى، وهي أن مجموع ما يتقاضاه النواب والوزراء من رواتب وحوافز وبدلات يُعد مرتفعاً مقارنةً بتلكَ التي تحصّلها السلطات العامة في دول شبيهة بلبنان وأخرى أكثر تقدماً. يُضاف إليها تخصيص رواتب «تقاعدية» للرؤساء والنواب السابقين، الذين يستمرون في الحصول على نسبة عالية من الرواتب والمخصصات التي كانوا يتقاضونها خلال الخدمة، من دون أن تكون هناك إجابة واضحة ومحددة عن السبب الذي يبرر ذلك، خاصة للنواب السابقين.

«لن نكون ضحية السياسة التقشفية»...

اليوم يطفو الحديث عن الإصلاحات المالية لخفض العجز في الموازنة، وكما كل القطاعات التي ترفض أن تكون ضحية السياسة التقشفية لكونها غير مسؤولة عن هذا العجز، ينتفض النواب في وجه التخفيضات لكي لا تطاول مخصصاتهم بحجة أن «رواتبهم بالكاد تكفي مستلزمات النيابة». ثمة خلاف داخل كل كتلة بين من يوافق على الطرح وبين من يرفضه، وكل وفق الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، أو مرتبته الوظيفية قبل النيابة، ما يجعل هذا الطرح غير قابل للتنفيذ، ولا يبدو أن أحداً من نواب الأمة مستعدّ للقيام بمبادرة للتخلي عن راتبه إلا في ما ندَر.

يشكّل موضوع خفض رواتب النواب والوزراء مادة جدلية. صحيح أن أغلب القوى السياسية لم تحسم قرارها بعد من كل الأفكار المطروحة، لكن الصرخة خلف أبواب المجلس ترتفع. عدد كبير من النواب يرى أن مثل هذا الطرح ليسَ سوى دليل «إفلاس»، لأن «القوى السياسية تبحث عن وسائل لخفض العجز في المكان الخطأ، حتى لا تضطر للجوء الى أبواب أخرى». يعتبر هؤلاء أن «مجموع ما يتقاضاه النواب لا يكاد يُذكر مقارنةً بما يُمكن تحصيله من التهرب الضريبي الذي، بحسب اعتراف وزارة المالية، يقدر بما يتجاوز مبلغ 400 مليون دولار في السنة الواحدة. كذلك الضريبة على الأملاك البحرية التي أدى عدم تعديل مرسومها قبل عام 2017، إلى خسارة الدولة ما يقارب 600 مليون دولار». يعلّل هؤلاء رفضهم بالتفاوت المعيشي بينَ «زملاء المهنة»: «قد لا يكون أشخاص كسعد الحريري ونجيب ميقاتي ووليد جنبلاط ونبيه بري على سبيل المثال لا الحصر محتاجين للراتب، لكن ثمة نواب لا يملكون وظيفة أخرى، وهم اضطروا إلى التخلي عن مهنتهم الأساسية واكتفوا بالنيابة أو الوزارة، وبالتالي إن الرواتب التي يتقاضونها لا تكفي لمتطلبات الوزارة أو النيابة التي لا تقتصر على الشأن التشريعي أو الخدماتي. فهناك الاستقبالات في المكاتب والمنازل والجولات المتعددة ما بين العاصمة والمناطق». وبعدَ أن كان رئيس الحزب الاشتراكي النائب وليد جنبلاط مؤيداً لهذا الطرح، علمت «الأخبار» أنه عاد وتراجع عنه، نتيجة رفض نواب حزبه له. وفيما لا يزال موقف حزب الله والقوات اللبنانية والمردة والتيار الوطني الحر غير محسوم بشأنه، يؤكد مستقبليون أنهم ضده بالمطلق، كذلك كان رأي بعض النواب في كتلة «التنمية والتحرير».

> نحو 100 مليار ليرة سنوياً تُدفع للرؤساء والوزراء والنواب الحاليين والسابقين

بعض النواب يفصل بين أصحاب السعادة وأصحاب المعالي، لأن «النائب هو ممثل الشعب وليسَ موظفاً في الدولة ولا تطاوله سلسلة الرتب والرواتب، وهو يقبض تعويضاً لا راتباً بحسب ما ينص عليه القانون». خفض الرواتب بحسب غالبية النواب الذين تحدّثوا إلى «الأخبار» يعني «دعوة المقتدرين حصراً للعمل في الشأن العام». يدافع النواب بشراسة عن نقطة وحيدة تتعلق بتنصيف الراتب الذي يُعد «منخفضاً» بالنسبة إليهم. في الدول الأوروبية مثلاً، لا يتجاوز راتب النائب 9 أضعاف الحدّ الأدنى للأجور (نحو 18 ضعفاً في لبنان). أما في الولايات المتحدة، فيبلغ دخل عضو الكونغرس نحو 3 أضعاف حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي (نحو 10 أضعاف في لبنان). يعترف النواب بذلك، لكن «علينا المقارنة بين الحدّ الأدنى للأجور في لبنان وغيره من الدول» يقول هؤلاء، متحدّثين كما لو أن السعي إلى رفع الحد الأدنى للأجور هو أمر لا يعنيهم.

رواتب النواب السابقين...

تبقى رواتب النواب السابقين هي الأكثر إثارة للجدل. عددهم اليوم هو بنحو 3 أضعاف النواب الحاليين. متى بدأ النواب السابقون يتقاضون رواتب؟ ثمة قصة يرويها مطلعون على العمل البرلماني وهي «الشكوى التي تقدم بها عدد من المحيطين بالرئيس الأسبق للجمهورية سليمان فرنجية بعد أن شوهد النائب الأسبق عبد العزيز شهاب وهو يتنقل بباص الدولة لعدم قدرته على شراء سيارة». هذا الأمر دفع فرنجية، عام 1974، إلى إصدار القانون رقم 25 الذي أقره مجلس النواب، والذي نص على دفع مخصصات وتعويضات شهرية لرؤساء الجمهورية السابقين ولرؤساء المجلس النيابي ورؤساء الحكومة والنواب السابقين، بحيث بات يتقاضى كل من تولى منصب رئاسة الجمهورية والنواب عند نهاية ولايته مخصصات وتعويضات قدرها 75 في المئة من مخصصات رئيس الجمهورية والنواب وتعويضاتهم. كذلك يتقاضى كل من سبق وانتخب نائباً النسبة التالية من المخصصات والتعويضات التي يتقاضاها النائب في الخدمة: 55 في المئة عن دورة نيابية كاملة، و65 في المئة عن دورتين نيابيتين، و75 في المئة عن ثلاث دورات نيابية وما فوق. وبحكم هذا القانون حظر الجمع بين المخصصات والتعويضات العائدة وبين تلك المترتبة في حال عودة المستفيد الى نفس المنصب. وفي حال وفاته يقتصر حق أسرته على نسبة 75 في المئة من المخصصات والتعويضات والمستحقة له (الزوجة أو الزوجات والأولاد الذكور الذين لم يتموا الثامنة عشرة من عمرهم، أو الأولاد الذكور الذين أتموا الثامنة عشرة العاجزون عن كسب العيش، والبنات العازبات أو الأرامل أو المطلقات).

تنقسِم الآراء بالنسبة إلى رواتب النواب السابقين، إذ لا يجوز التعميم بين نائب دخل البرلمان دورة واحدة وبين آخر قضى 20 عاماً مثلاً وخرج في سن التقاعد ولم يعُد بإمكانه أن يشغل مهنة أخرى. المشكلة أنه «لا يُمكن اختراع قانون لكل حالة في المجلس. لذا، يكمن الحلّ في أن يُبادر المقتدرون إلى التنازل عن رواتبهم»، يقول نائب شاب من رافضي خفض رواتب أعضاء البرلمان.

جنبلاط يتراجع عن تأييده طرح تخفيض رواتب النواب والوزراء (هيثم الموسوي)

الرواتب بالأرقام

الرواتب الشهرية الحالية، بحسب جداول وزارة المالية هي على النحو الآتي:

رئيس الجمهورية: 18 مليوناً و750 ألف ليرة شهرياً.

رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء: 17 مليوناً و737 ألف ليرة شهرياً.

أما الوزير، فراتبه الشهري 12 مليوناً و937 ألف ليرة، والنائب 12 مليوناً و750 ألف ليرة شهرياً. وبالتالي يدفع اللبنانيون للرؤساء والنواب والوزراء الموجودين في الحكم رواتب سنوية بقيمة 24 مليارا و892 مليون ليرة سنوياً. يضاف إلى هذا المبلغ تقاضي كل نائب 2,7 مليون ليرة شهرياً من صندوق تعاضد النواب (المموَّل من اشتراكات النواب بقيمة 100 ألف ليرة، وما بقي من موازنة الدولة)، بحسب دراسة نشرتها «الدولية للمعلومات». تضيف الدراسة نفسها أن رؤساء الجمهورية ومجلس النواب والحكومة السابقين تصل مخصصاتهم وتعويضاتهم، مجتمعين، إلى نحو 30 مليار ليرة سنوياً. وبالتالي، يدفع اللبنانيون للنواب والرؤساء السابقين ولعائلات المتوفين منهم نحو 58 مليار ليرة سنوياً.